

توظيف 151 ألف مواطن في قطاع الصناعة والتعدين وبدعم تجاوز المليار ريال

2 ديسمبر، 2025

في قلب المصانع وأعماق المناجم نمكن الكفاءات
الوطنية لقيادة خطوط الإنتاج والابتكار في صناعات الغد

أثر الصندوق في القطاع الصناعي والتعدين



من الحاضر نضع المستقبل
وبالتكامل نبني قصة وطن

تعظيمًا لأثر صندوق تنمية الموارد البشرية في القطاع الصناعي والتعدين، من خلال تمكين الكوادر الوطنية في هذا القطاع النوعي باعتباره أحد أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة بالمملكة، كشف الصندوق عن مساهمته في توظيف 151 ألف مواطن ومواطنة في قطاع الصناعة والتعدين خلال الفترة من عام 2020 وحتى النصف الأول من عام 2025م.

ويمضي الصندوق في تعزيز تنافسية الكفاءات الوطنية، من خلال 24 اتفاقية تدريب نوعي مرتبطة بالتوظيف خلال ذات الفترة، وبقيمة تتجاوز مليار ريال، استهدفت تدريب أكثر من 9400 مواطن، كما ارتفعت نسبة استدامة التوظيف للمدعومين من الصندوق في القطاع لتصل إلى 80%.

وأسهمت جهود الصندوق في تمكين قطاع الصناعة والتعدين، في دعم 15 شهادة مهنية احترافية في التخصصات النوعية بالقطاع، ورفع نسبة الدعم للمنشآت العاملة في القطاع ضمن منتج دعم التوظيف لتصل نسبة التحمل إلى 50% من أجر الموظف وبحد أقصى 3000 آلاف ريال، كما استفاد أكثر من 5100 مواطن من منتجات التدريب على رأس العمل في القطاع الصناعي.

وتعكس هذه النتائج، الدور الاستراتيجي للصندوق في تمكين القطاع بسوق العمل ودعم تحوله نحو القطاعات النوعية والواعدة، بالإضافة إلى جهوده المتواصلة في بناء قدرات بشرية وطنية مستدامة تضمن النمو الاقتصادي للمملكة على المدى الطويل، وتخلق أجيالاً وطنية قادرة على الابتكار ومواكبة وظائف المستقبل.

كما تؤكد الدور المحوري للصندوق في دعم تنمية الاقتصاد السعودي واستدامته، ورغد القطاعات الاقتصادية الجديدة والواعدة بالكوادر الوطنية المؤهلة، بما يسرع من وتيرة التنوع الاقتصادي ويدعم تنفيذ المشاريع الكبرى والبرامج التنموية والاقتصادية ضمن رؤية المملكة 2030، ومستهدفاتها في تحقيق مستقبل اقتصادي مستدام ومزدهر.

وتركز الاستراتيجية الوطنية للصناعة المنبثقة من رؤية المملكة 2030، على تطوير الصناعات الحيوية ودمج أحدث التقنيات والممارسات المستدامة في مختلف القطاعات الصناعية، وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص، وتهدف إلى تعزيز سلاسل الإمداد العالمية، وزيادة الإنتاج المحلي، وتوسيع نطاق تصدير المنتجات التقنية عالية الجودة إلى مختلف أنحاء العالم، حيث تستهدف الوصول إلى 895 مليار ريال إجمالي الناتج المحلي التصنيعي بحلول عام 2030، فيما تبلغ عدد الفرص الوظيفية التي سيوفرها القطاع 2.1 مليون فرصة وظيفية بحلول عام 2030.

وقد شهد القطاع الصناعي في عام 2024م نموا ملحوظا حيث تم إصدار 1346 ترخيصا صناعيا جديدا باستثمارات تجاوزت 50 مليار ريال، وبدأ

1075 مصنعا عمليات الإنتاج باستثمارات وصلت إلى أكثر من 48 مليار ريال في حين بلغت الوظائف الجديدة التي وفرها القطاع 44 ألف وظيفة. كما تُولي استراتيجية قطاع التعدين اهتمامًا خاصًا بتطوير سلاسل إمداد التعدين؛ لضمان أن تكون الموارد المعدنية السعودية رافدًا للصناعات المحلية، وتعزيز تكاملها مع الأسواق العالمية، ويأتي من أبرز أهدافها خلق وظائف جديدة عالية القيمة في قطاع التعدين مع التركيز على تطوير المهارات وتوظيف الكوادر الوطنية.